14 أكتوبر تبحر في سفينة أول تصنيف وطني للجامعات اليمنية

قيادة وزارة التعليم العالي ورؤساء جامعات يتحدثون عن خطوات عملية التصنيف ونتائجه المتوقعة

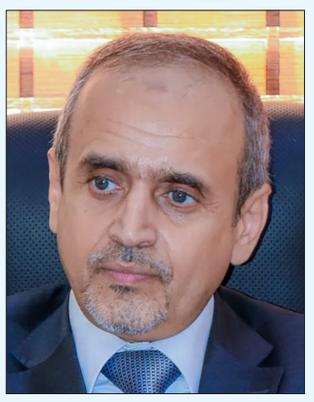

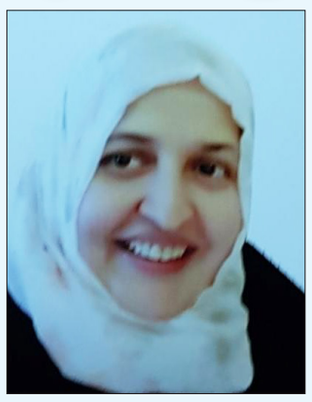

في اطار سياستها الرامية لتطوير التعليم الأكاديمي وإيجاد المسببات التي تمكن لهذا القطاع الهام والحيوي من الانطلاق إلى فضاءات التقدم العلمي.. فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لم تألُ جهدا في خلق مسارات علمية من شأنها السير بخطى تطور التعليم الأكاديمي والبحث العلمي نحو آفاق علمية متقدمة، تساهم في ايجاد الحلول العلمية والمنطقية لعديد القضايا الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية المستعصية في بلادنا.

■ استطلاع : رياض مطر - زايد بن شهاب

أحد هذه المسارات العلمية التي تعمل عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ العام 2018م وتوشك على اعلان نتيجته قريبا جدا وهو الأول من نوعه الذي يتم تنفيذه منذ إنشاء التعليم الجامعي قبل أكثر من نصف قرن.. إنه (أداة التصنيف الوطنية للجامعات اليمنية).

فما هو هذا التصنيف الوطني للجامعات الذي تعكف على انجازه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ مايقارب الست سنوات وتوشك نتيجته على الظهور خلال شهرنا الجاري فبراير.

١٤ اكتوبر ارتأت الإبحار في سفينة هذا العمل الوطني لوزارة التعليم العالي والحصول على أجابات للأسئلة لماذا وكيف ومن ولمصلحة من القيام بهذا العمل؟! ومتى سيتم الاعلان عن نهايته؟!

مشروع وطني نوعي

وللحصول على هذه الاجابات ابحرنا اولا الى ربان هذه السفينة وهو معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني الدكتور خالد أحمد الوصابي الذي استقبلنا بترحاب شديد وأجابنا كعادته بسعة صدر دائما مايمتاز بها:

بأن الأداة الوطنية لتصنيف الجامعات اليمنية هو اول مشروع وطني نوعي سيؤسس لعمل مهني وإداري لتصنيف الجامعات اليمنية وبالتالي معرفة مكامن الخلل والسوء في الجامعات التي تقدمت للاشتراك في هذا التصنيف.. ماسيسهم في التطوير المستمر وخلق الروح التنافسية لهذه الجامعات الأمر الذي سينعكس ايجابيا على جودة أداء ومخرجات هذه الجامعات، وبالتالي على واقع الحياة بشكل عام؛ لان المخرجات ستكون أكثر تمكنا ومعرفة ومهارة، وبالتالي سيعول عليها في قيادة نهضة علمية وتكنولوجية وهو ماسيقود التعليم العالي في البلد إلى آفاق متطورة ما يمكنها بعد ذلك من الجلوس في صف واحد مع الدول المتقدمة.

لكل تصنيف معيار.. فماهي المعايير التي يعتمد عليها هذا التصنيف معالي الوزير؟

مشروع التصنيف يرتكز على خمسة معايير تواكب ما هو موجود في كبرى الجامعات العالمية وتتمحور هذه المعايير الخمسة حول جودة عملية التعليم والتعلم والبحث العلمي والنشر، الخريجين، العالمية، والخدمة التي تقدمها هذه الجامعات للمجتمع.

وهي معايير إذا ماطبقت وأخذ بها في مؤسساتنا الاكاديمية فإنها ستعمل على تحقيق الجودة في المخرجات، ما سيمكننا من أن نرتقي بجامعاتنا إلى مستويات متقدمة اقليميا وعالميا.

وماذا عن آلية عمل المشروع معالي الوزير؟

لتنفيذ هذا العمل الوطني قمنا بتشكيل لجنة عليا للقيام بهذا التصنيف برئاسة وكيل الوزارة للشؤون التعليمية البروفيسور خالد عمر باسليم وبدأت هذه اللجنة بالتدرب على كل الخطوات الإجرائية. وأحب هنا أن اشكر مؤسسة العون للتنمية لمساهمتها منذ البداية في إعداد الورش والندوات التي ساعدت في الاتفاق على معايير الاداة الوطنية لتصنيف الجامعات اليمنية، ومابذلته من جهود داعمة في هذا الإطار. وادعو كافة شركائنا من منظمات المجتمع المدني لتوسيع قاعدة الشراكة مع وزارة التعليم العالي الذي سيخدم بلا شك العملية التعليمية الاكاديمية في بلادنا وسيسهم في تطويرها وتجويد مخرجاتها.

توافق على المعايير

وحتى نلقي الإجابة عن الخطوات الفنية التي تجرى للإعداد والقيام بهذا التصنيف.. توجهنا إلى قائد الكتيبة الميدانية التي يقع على عاتقها تنفيذ هذا المشروع ميدانيا، لاطلاعنا على الخطوات التي سار بها العمل لتنفيذ هذا المشروع .. فكان لقاؤنا بالبروفيسور خالد عمر باسليم وكيل وزارة التعليم العالي للشؤون التعليمية رئيس اللجنة العليا للاداة الوطنية للتصنيف حيث شرح لنا باستفاضة ما تم انجازه من عمل في هذا المشروع والى أن يبلغ نهايته بإعلان نتيجته المنتظرة قريبا قائلا:

طبعا كانت الجهود الأولى لبداية مشروع الاداة الوطنية لتصنيف الجامعات اليمنية في العام 2018م بالتوافق بين مؤسسة العون في محافظة حضرموت وجامعة حضرموت في المكلا ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الوزارة ومؤسسة العون على تنفيذ هذا المشروع ، وبعدها ببضعة أشهر وبالتحديد في اغسطس من نفس العام تم العمل على عقد ورشة عمل بإشراف مدربين اردنيين تابعين لشركة (ماس) للاختبارات الدولية وهي شبكة اردنية سبق لها ان أشرفت على استنباط ومساعدة المختصين الأكاديميين على وضع تصنيفات وطنية في عدة دول عربية منها الأردن والعراق وغيرهما.

وهو الأمر الذي تم في ورشة العمل المذكورة سابقا والتي افضت إلى مخرجات استوعبت 5 معايير اساسية وهي جودة التعليم والتعلم والبحث العلمي والنشر والعالمية والخريجون والعلاقة مع المجتمع.

وتم التوافق مع هيئة التدريس في الجامعات التي اختيرت للمنافسة في هذا التصنيف، وبحضور الخبراء الأردنيين، على هذه المعايير وقدمناها إلى مؤسسة العون في عام 2019م لإجازتها نهائيا والبدء بها في العام 2020م، وللأسف توقف المشروع بسبب ظهور جائحة كرونا.

ولكن توفر الاستقرار النسبي الذي عاشته المناطق المحررة في السنتين الأخيرتين شجع مؤسسة العون مشكورة على طرح المشروع مرة أخرى من حيث توقفنا.

فقمنا في قطاع الشؤون التعليمية في الوزارة باستكمال ماتبقى من المشروع وكان هناك لقاء علمي لاستلام الاداة الوطنية للتصنيف في نوفمبر العام 2023م.. ومن يومها ونحن عاكفون على العمل مع مؤسسة العون وشركة ماسا للتدريب. واصدر معالي وزير التعليم العالي قرارا باللجنة العليا والفرعية وتدريب من نسميهم بضباط الارتباط في الجامعات المشاركة في التصنيف.

وماهو الاختلاف بينها وبين التصنيفات الاقليمية والعالمية؟

الاختلاف يبرز أولا - أن لجان تصنيفنا الوطني تقوم بالنزول إلى الحيز الجغرافي الذي تقع فيه الجامعات المشاركة، وهو مابدأت به قبل أيام هذه اللجان بنزولها إلى جامعة تعز وحضرموت والآن نحن بصدد معاينة نتائج هذا النزول الذي يأتي متزامنا مع انجاز اللجان العاملة على تدقيق البيانات الموردة من الجامعات الموجودة بالعاصمة عدن، وهذه اول ميزة لتصنيفنا الوطني عن التصنيفات العالمية مثل تصنيف التايمز والويبوماتركس و الـQS الذين يستحيل قيامهم بعملية النزول إلى الجامعات للتأكد من المعلومات التي لديهم، وتكتفي هذه التصنيفات فقط بما هو لديها من بيانات موضوعة من قبل الجامعات المشاركة، وفي تصوري - واعتقد انكم تتفقون معي- أن ميزة النزول تخلق عدالة أكثر في اقرار نتائج التصنيف.

ثانيا - ايضا هناك اختلاف آخر بين تصنيفنا الوطني والتصنيفات العالمية وهو: تركيزها على جانب معين من المعايير.. فمثلا تجد تصنيفا معينا يركز على عدد الجوائز العالمية التي حصل عليها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة المشاركة، وهناك تصنيف آخر يركز على الانضباط في الحضور لاعضاء هيئة التدريس والطلاب أي أنها لاتراعي خصوصية الانظمة التعليمية المحلية لبعض الدول.. بينما المعايير التي وضعت لعمل تصنيفنا الوطني والتي شملت الخمسة المعايير المذكورة آنفا فإنها في اعتقادي ينتج عنها تصنيف أكثر موضوعية يراعي خصوصية نظام التعليم الجامعي في بلادنا والذي من المقرر أن تعلن نتيجته بحسب الخطة المزمنة في فبراير الجاري.

ضرورة وجود الخبرة الأكاديمية

الأخ الوكيل لماذا تم اشراك تسع جامعات فقط في هذا التصنيف؟

طبعا اخذنا بالاعتبار الخبرة الاكاديمية المحدودة للجامعات التي تأسست في وقت متأخر فجعلنا النسخة الاولى للتصنيف تقتصر فقط على الجامعات التي تأسست إلى العام 2015 وهي تسع جامعات حكومية واهلية في المحافظات المحررة وهي جامعات عدن، تعز، حضرموت، القرآن الكريم، العلوم والتكنولوجيا، الاحقاف، العادل، والجامعة الوطنية، ولكن في التصنيفات التي سيتم عملها بعد هذا التصنيف سيتم اشراك كل جامعة فيه.

تدريبات على إدخال البيانات

ودعنا البروفيسور خالد باسليم وارتأينا أن نستطلع آراء شركائه من أعضاء اللجنة العليا، فالتقينا بالدكتور لطفي عبدالله قيس مدير عام مؤسسات التعليم الحكومية وعضو اللجنة العليا لتصنيف الجامعات فحدثنا عن التدريبات التي تلقاها أعضاء اللجان العليا والفرعية لعمل هذا التصنيف.. موضحا أنه بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته المحافظات المحررة تم البدء مجددا في مشروع الاداة الوطنية للتصنيف الوطني للجامعات في نوفمبر العام 2023م. بعدها قامت مؤسسة ماسا الاردنية بالتنسيق مع مؤسسة العون في مدينة المكلا بتدريب أعضاء اللجنة العليا لتصنيف الجامعات في مدينة المكلا لمدة عشرة أيام.

وهي المرحلة الثانية التي يتم تدريب أعضاء اللجنة العليا على عمل المنصة الالكترونية وإدخال معايير الاداة الوطنية للتصنيف إليها. بعدها بشهر تم الترشيح بمخاطبة الجامعات اليمنية المشاركة في التصنيف وهي تسع جامعات: عدن وتعز وحضرموت والعادل والعلوم والتكنولوجيا والقرآن الكريم والأحقاف والسعيد والجامعة الوطنية بمذكرة رسمية من وكيل وزارة التعليم العالي رئيس اللجنة العليا للاداة الوطنية للتصنيف الوطني للجامعات اليمنية لترشيح اثنين من كل جامعة كضباط ارتباط وهم مدراء مركز تقنية المعلومات في جامعاتهم لتدريبهم على ادخال البيانات والمعلومات التي ستوفرها جامعاتهم المشاركة في التصنيف عن طريق مؤسسة العون ليقوموا بدور صلة الوصل بين جامعاتهم واللجان التي ستقوم بالتقييم، واخذوا التدريب الكافي الممتاز.

بعدها انتقل ضباط الارتباط إلى جامعاتهم وبدؤوا بتطبيق ما تدربوا عليه بالتدريج. مثلا بيانات المعيار الأول الذي يتحدث عن (جودة التعليم) فإنهم قاموا بإدخال معلومات عن معيار (جودة التعليم).

- ثم أدخلوا معلومات عن معيار (البحث العلمي) في جامعاتهم فادخلوا معلومات عن عدد الأبحاث المنشورة وبراءات الاختراع والنشر في جامعاتهم.

وهكذا تم ادخال بقية البيانات المتبقية الخاصة بمعايير (العالمية) و(الخريجين) و (العلاقة مع المجتمع) في جامعاتهم في المنصة، واستطاعوا أن ينهوا مهمتهم في منتصف شهر ديسمبر المنصرم بادخال كافة المعلومات والبيانات المتطلبة منهم.

بعد ادخال المعلومات من قبل ضباط الارتباط، أصدر معالي وزير التعليم العالي الدكتور الوصابي بعدها قرارا بتشكيل لجان فرعية:

اللجنة الأولى: لجمع البيانات والتحليل.. التي أكملت عملها وعملت تقريرا بما تم انجازه بناء على ما تم ادخاله من قبل ضباط الارتباط، وتم تسليم التقرير إلى اللجنة الفرعية الثانية للتدقيق والتأكد من صحة هذه البيانات الموضوعة من قبل ضباط الارتباط.

تدقيق واستطلاع الآراء

الدكتور عبدالرحمن صبري مدير عام سكرتارية المجلس الاعلى للتعليم العالي وعضو اللجنة العليا للتصنيف الوطني للجامعات اليمنية أضاف أن هناك ميزة اخرى لهذا التصنيف إضافة إلى نزول اللجان للتأكد من بيانات الجامعات المشاركة المدخلة إلى المنصة من قبل ضباط الارتباط التابعين لها، هي ميزة جمعها لاستطلاعات الرأي من خلال استبيانات رضا الطلاب ورضا أرباب العمل ورأي الخبراء الأكاديميين حول الجامعات المشاركة بالتصنيف في تعز وحضرموت، وهو ما يتم عمله ايضا في الجامعات المشاركة في التصنيف الموجودة في العاصمة عدن، وهي ميزة باعتقادي تجعل من التصنيف المحلي أكثر موضوعية.. ويساعد المحكمين في اتخاذ قرارهم في اختيار الجامعة الفائزة بالمركز الأول في أول تصنيف وطني للجامعات اليمنية.

دور المنصة الإلكترونية

ولأن ذكر المنصة الالكترونية تردد على لسان محدثينا، فإننا استمعنا للدكتور لطفي الخنبري مدير عام مؤسسات التعليم العالي الحكومية وعضو اللجنة العليا لتصنيف الجامعات اليمنية الذي قدم لنا شرحا وافيا عن دور المنصة الالكترونية في اجراءات التصنيف بقوله:

إن المنصة الالكترونية وضعت لكي يكون هناك اشراف من قبل اللجنة العليا للتصنيف الوطني على ادخال البيانات التي ستتم عبر ضباط الارتباط في الجامعات المشاركة، فنحن كلجنة اشرافية لدينا قسم نظم معلومات يقوم بعملية المراقبة والمتابعة ومساعدة ضباط الارتباط في حالة أي تعثر أو عدم فهم لعملية الادخال للمعلومات، عندها نقوم بمساعدتهم تقنيا.

إذا دور المنصة يتمثل في مساعدة ضباط الارتباط في ادخال البيانات بالنسب والقيم الصحيحة بالطريقة المطلوبة، والمنصة مفيدة للجان التي ستعمل في التصنيف مثلا هناك لجنة التحليل وأخرى اسمها التدقيق. فلجنة التحليل تأخذ القيم والبيانات وتحللها. بينما تقوم لجان التدقيق بأخذ القيم الأولية بعد تحليلها للتحقق من هذه القيم بالنزول إلى الجامعات المشاركة في التصنيف لمطابقة هذه المعلومات المرسلة بالوثائق الموجودة في هذه الجامعات للتأكد من صحة القيم والبيانات المرسلة وأخيرا بعد التحقق من كل شيء سيتم اغلاق المنصة ولن يكون هناك أمكانية لادخال اية بيانات.

ومن ثم ستقوم المنصة اوتوماتيكيا بفرز وترتيب الجامعات واعطائها المراكز المستحقة وفقا للاحصائيات المبنية على المعلومات والبيانات المرسلة اليها وبعدها سيتم عرض النتيجة النهائية والاعلان لاحقا عنها من قبل قيادة الوزارة.

تعزيز الشفافية

الدكتورة منى قطب عضوة الهيئة العليا للتصنيف نائب عميد كلية التمريض جامعة عدن اوضحت أن أهم مايميز هذا التصنيف هو التدقيق في البيانات المرسلة إلى المنصة الالكترونية والتأكد من صحتها وذلك لتعزيز مبدأ الشفافية حيث بدأ فريق التصنيف بالنزول إلى الجامعات المشاركة بدءا بجامعة تعز للتأكد من البيانات، وقاموا بلقاء أعضاء هيئة التدريس والطلاب والخبراء الأكاديميين وارباب العمل وجمعوا الاستبيانات، والتحقق من مستوى العمل بالمعايير الموضوعة لهذا للتصنيف في هذه الجامعات، وهذه باعتقادي المتواضع انها اجراءات تعزز من شفافية والعدالة في هذا التصنيف.

ضرورة استراتيجية

وبعد أن عرفنا ماهية التصنيف وطريقة عمله من لسان كل من يعملون على انجازه، كان لابد لنا من أن نسجل انطباع المسؤولين عن الجامعات الحكومية والأهلية المشاركة في التصنيف، ولأن جامعة عدن المشاركة في هذا التصنيف هي الأقدم والأعرق من بين كل الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية، فإنه كان لزاما علينا تسجيل انطباع رئيسها الدكتور الخضر لصور حول هذا التصنيف الذي وصفه بأنه :

ضرورة استراتيجية ملحة للمؤسسات الأكاديمية؛ لمواكبة التطورات العالمية والمعايير الدولية بما يسهم في تحسين جودة التعليم ويتناسب مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع.

وأضاف الدكتور لصور أن جامعة عدن حرصت على المشاركة الفاعلة في هذا المشروع، وشكلت لجنة خاصة بالتصنيف وعملت على حصر شامل للمتطلبات وفق المعايير الموحدة، للمشاركة سواء على المستوى المحلي أو الأقليمي والدولي، واعتبرت جامعة عدن العام 2025م هو عام التصنيف والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، وأكدت على أهمية تضافر جهود الجميع وتعاونهم مع اللجنة المشكلة للرفع من اسمها بين الجامعات، وتحقيق دفعة قوية إلى جانب تأريخها العريق ودور أساتذتها وكافة منتسبيها في نشر رسالتها العلمية وتخريجها عديد الكوادر في مختلف المجالات والتخصصات العلمية، مشيرا الى أن جامعة عدن حصلت على الترتيب 96 من بين 180 جامعة عربية في أول مشاركة لها في النسخة الثانية من التصنيف العربي للجامعات العربية للعام 2024م، واعتبرت الجامعة هذه النتيجة بداية لمرحلة جديدة نحو التصنيف والاعتماد الأكاديمي، والاستفادة من هذه التجربة نحو الانطلاق مستقبلا بكل قوة لمنافسات قادمة.

تعزيز جودة التعليم

الأستاذ الدكتور يحيى مقبل الصباحي رئيس جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية المشاركة في التصنيف اوضح أن جامعة القرآن الكريم تنظر إلى هذا التصنيف على أنه فرصة ثمينة لتطوير برامجها الأكاديمية والبحثية، وتعزيز جودة التعليم بما يواكب تطلعاتنا في الريادة وخدمة المجتمع. كما يعكس هذا التصنيف التزامها بتقديم تعليم يجمع بين أصالة القيم الإسلامية وحداثة المعرفة العلمية، في سبيل إعداد أجيال قادرة على النهوض بأمتها ومجتمعها.

أهمية مراعاة الفروقات

الأستاذ الدكتور عبدالغني حميد احمد رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا حدثنا عن هذا التصنيف بأنه من الاهمية أن توجد أداة تصنيف محلية لتقييم الجامعات اليمنية تتسم معاييرها كغيرها من أدوات التصنيف العالمية، بالشفافية والعدالة في التقييم بحيث تكون أداة التصنيف هذه قادرة على التقييم العادل بين الجامعات التي تختلف في حجمها، ومواردها، ومستوى تمويلها. ومن المهم ايضا أن تُراعي هذه الاداة الفروق بين الجامعات الحكومية والخاصة، وأن تعطى كل جامعة فرصة للتألق حسب إمكانياتها وقدراتها .

تعاون يعزز التنمية المستدامة

ولكن كان من الضروري معرفة الدافع وراء التعاون الداعم المقدم من قبل مؤسسة العون للتنمية لوزارة التعليم العالي للقيام بهذا المشروع الوطني الكبير، فالتقينا بالدكتور عبدالله عبدالقادر بن عثمان المدير التنفيذي لمؤسسة التعاون الذي اجابنا عن سؤالنا بهذا الخصوص بالاسباب التالية: وهي أن وزارة التعليم العالي هي الجهة الحكومية المسؤولة عن تنظيم وتطوير مؤسسات التعليم العالي والتعاون مع وزارة التعليم العالي يضمن استمرارية تطبيق الاداة الوطنية وتأثيرها المستدام وامتلاك وزارة التعليم العالي الخبرات والكفاءات في مجال التعليم العالي، مما يسهم في تطوير أداة تصنيف تعكس الواقع الاكاديمي اليمني بدقة، أيضا التعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني ومؤسسة العون للتنمية يمثل خطوة استراتيجية محورية نحو تطوير التعليم العالي في اليمن.

وباجابات الرئيس التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية فإن سفينة التصنيف بدأت تتهيأ للرسو والإعلان عن الجامعة الفائزة وذلك في موعد قريب من شهرنا الجاري - فبراير - الأمر الذي سيفتح روح التنافسية بين الجامعات اليمنية التي يقترب عددها من سبعين جامعة - (17 حكومية و52 أهلية) الأمر الذي سيعزز من جهود القائمين على هذه الجامعات بالنهوض بمستوى جامعاتهم سواء على المستوى الاداري أو العلمي أو البحثي ما سيؤدي إلى تحديث التعليم الاكاديمي بما يواكب عالم التطور التكنولوجي والعلمي والبحثي وكذا يطور من قدرات مخرجات التعليم الاكاديمي في بلادنا.